تمكين المرأة العربية في المجال الاقتصادي والسياسي: الجزائر، السعودية والمغرب نموذجا

The empowerment of Arab women in the economic and political sphere: Algeria, Saudi Arabia and Morocco as a model.

خولة غرابي
جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر
khaoulagherabi27@gmail.com

سعاد مخلوف
جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر
souad832@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2019/01/24 تاريخ القبول: 2019/11/27

الملخص: تهدف هذه المقالة العلمية الى دراسة تمكين المرأة العربية في المجال الاقتصادي والسياسي (الجزائر والسعودية والمغرب نموذجا)، خاصة بعد دخول المرأة عالم الشغل، فأصبح من المهم ان يعاد النظر في دور المرأة في مجال العمل الاقتصادي والسياسي، وان تعطى لها الحرية في التصرف، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وكذلك ان يضمن لها الحق في المشاركة السياسية وتقلد مناصب قيادية دون أي مشكلات والمساواة بينها وبين الرجل في العمل دون أي تمييز. وان تتقيد الدول بمواثيق هيئة الأمم المتحدة بضمان تمكين المرأة في المجال السياسي والاقتصادي بنسبة التي نصت عليها المواثيق الدولية وهي 30% لضمان حقوقها. وبرغم طبيعة البيئة الاقتصادية والسياسية وكذلك العادات والتقاليد في البيئة العربية الا انه استطاعت المرأة ان تنال حصتها من التمكين وقد تم عرض بعض الدول العربية (الجزائر والسعودية والمغرب) كنموذج للتمكين الاقتصادي والسياسي.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة؛ التمكين الاقتصادي؛ التمكين السياسي؛ المرأة العربية.

Abstract: This scientific article to study of women's empowerment aims Arabic in the economic and political domain (Algeria and Saudi and Morocco is example), especially after entering of the woman world of the work, so became it is important that looking into of women's role in domain returns the economic and political work, and that gives for her the freedom in the behavior, and the participation in undertaking the decisions, and likewise that include for her right for of the political participation and taking charge positions of leading without any formative and the equality between her and between the man in the work without any distinction. That the states in beautiful covenants observe the United Nations in guarantee of women's empowerment in the political domain, the economist in a ratio of which dictated on her the international covenants, and she is 30% for her guarantee of truths. And despite nature of the economic and political environment and likewise aale'daat and the traditions in the Arabic environment however he that he the woman could that obtains fell as a share to her from the enablement and may demonstration was complete some Arab countries (Algeria and Saudi and the Maghreb) as example for the economic and political enablement.

Key words: Women's Empowerment, Economic Empowerment, Political Empowerment, Arab Women.

JEL Classification: D63, Z13

*مرسل المقال: خولة غرابي (khaoulagherabi27@gmail.com).

المقدمة:

تعددت المواثيق والنصوص القانونية الصادرة على الهيئات والمنظمات الدولية، والتي تنص على القضاء على التمييز ضد المرأة في شتى مجالات الحياة، خاصة المجال الاقتصادي والسياسي، حيث تضمن هذه المواثيق للمرأة حقها في التمكين، والذي أصبح ضرورة حتمية على الدول التي تناشد التطور.

وما يجب تأكيده ان تمكين المرأة في المجال الاقتصادي والسياسي من المفاهيم الحديثة، والتي تسعى الدول الغربية والعربية الى تحقيقها، والاستثمار في العنصر النسوي، من اجل تحقيق التنمية.

وفي هذه المقالة العلمية سوف تتطرق الباحثة الى التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة العربية وسوف نأخذ الجزائر والسعودية والمغرب كنموذج.

1ـ مفهوم التمكين:

لقدت تعددت تعاريف ومفهوم التمكين وسوف نتطرق الى بعض التعاريف لها المصطلح الذي يعتبر حديث النشأة في مجال الإدارة:

ـ يعرف زمك وسكاف التمكين بانه تحرير الانسان من القيود، وتشجيع الفرد، وتحفيزه، ومكافئته على ممارسة روح المبادرة والابداع. (الشريف، 2015، ص. 17)

ـ يرى الشهراني بانه توسيع صلاحيات العاملين، واثراء معلوماتهم، ومعارفهم، ومهاراتهم، لصقل خبراتهم، وتنمية قدراتهم على المشاركة في اتخاذ القرارات، وتنفيذها في الظروف العادية والطارئة، بهدف رفع مستوى أدائهم في العمل ومواجهة المشكلات. (عفانة، 2013، ص.)

ـ يشير كل من Manuela & Bruce الى ان التمكين هو أسلوب اداري يشترك من خلاله المدراء وأعضاء التنظيم الاخرون للتأثير في عملية اتخاذ القرار. بمعنى اخر هو التعاون في عملية اتخاذ القرارات التي لا تحدد بمواقع القوة الرسمية بقدر ما تحدد بنظم المعلومات ونظم التدريب والمكافئة والمشاركة في السلطة وأسلوب القيادة والثقافة التنظيمية. (بوسالم،2017، ص. 23).

ـ يعرف كل من Sahkin & Randolph ان التمكين هو الاعتراف بحق الفرد بالحرية والتحكم، وهذا الامر يمتلكه الانسان بما يتوافر لديه من إرادة مستقلة وخبرة ومعرفة ودافع داخلي.

ـ كما يعرف Shackletor التمكين باه فلسفة إعطاء مزيد من المسؤوليات وسلطة اتخاذ القرار بدرجة أكبر للأفراد في مستويات الدنيا. (النفيعي، 2010/10/06).

من خلال التعاريف السابق يمكن القول هناك من عرف التمكين على انه تحرر من قيود وحق الفرد بالحرية والتحكم وهذا ما ذهب اليه كل من Sahkin & Randolph، بينما يرى Manuela & Bruce بانه أسلوب اداري مشترك بين أعضاء التنظيم في اتخاذ القرارات.

يمكن القول بان التمكين هو إعطاء الافراد الحرية الكافية في اتخاذ القرارات، ومنحهم الصلاحيات وتحفيزهم من أجل النهوض بالمؤسسات والمجتمع الى مستويات اعلى، ومواجهة المشكلات.

2ـ مفهوم تمكين المرأة:

يعرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي تمكين المرأة بانه توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع، أي ان التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع.

ـ كما يمكن تعريف تمكين المرأة بانه تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا او جماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل.

تمكين المرأة هو عملية بناء قدرات المرأة وتوسيع فرص خياراتها ومشاركاتها العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها وزيادة وعيها وقدراتها على إدارة شؤون حياتها العامة والخاصة بعيدا عن القهر والتهميش. (الهويش، 2018، ص. 361).

3ـ خصائص تمكين المرأة:

اما عن خصائص تمكين المرأة فقد أورد الكسيبي 2004 أهم الخصائص في تمكين المرأة وهي كآتي: (النعيمي، الزركوش، 2018، ص. 50)

التقرير الذاتي: ويعني حرية السيدات العاملات في خيارهن، وانتقاء أساليب عملهن، والمفاضلة بين بدائلهن لصياغة قرارتهن.

- الأهمية الذاتية: ويقصد بها إحساس السيدات العاملات بمكانتهن، ودورهن، واستشارتهن، واهمية الواجب الذي يؤدينهن، وبالاهتمام الذي يحظين به.
- الثقة بالنفس: فالسيدات العاملات يدركن امكانياتهن، وما لديهن من طاقات، ويثقن بقدراتهن على أداء ما يكلفن به من مهام ويعتمدن على أنفسهن في مواجهة الصعاب.
- القدرة على التأثير: وهذا يعني ايمانهن بقدرتهن على ان يكن لهن دور فعال في منظماتهن، واحساس الاخرين بهن، وسماع لهن، والاستئناس بمقترحاتهن والاخذ بآرائهن والاستفادة من ذلك كله.

4ـ عملية تمكين المرأة:

يتم تمكين المرأة بفتح مجالات التعليم امامها، ومن بعدها توفير مجالات العمل المختلفة ليطلق لها العنان للإبداع فيما يسند لها من مهام وظيفية، ويتم أيضا بالعمل على راحتها واهتمام جميع مؤسسات الدولة بكل ما يهمها في تنمية ورقي المجتمع. وبتذليل كل الصعاب التي تواجهها في حياتها العملية او الاسرية حتى تكون مؤهلة للقيام بكل ما عليها من التزامات.

كذلك يمكن تمكين المرأة من خلال تأهيلها للمناصب العليا وعدم احتكار تلك المناصب على الرجال فقط بحجة ان الرجل اقوى او أفضل من المرأة، خصوصا وان التجارب اثبتت قدرة المرأة على ما يقوم به الرجل. (كامل، 2015).

5 مجالات تمكين المرأة:

5.1- المجال الاقتصادي:

تمكين المرأة اقتصاديا يعني انتشالها من العمل المتدني الاجر ومنحها فرص عمل أفضل، وبالرجوع للاهتمامات الدولية لمفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة فأول اعتراف دولي به كان ضمن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، حيث حملت الاتفاقية عدة نصوص مؤكدة على ضرورة التمكين الاقتصادي للمرأة بدءا من ديباجتها التي الزمت فيها ضرورة ضمان المساوة بين الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، كما أوردت في البند الأول والثالث عشر على ضرورة كفالة حق المرأة الاقتصادي وحث الجهات المشرعة على تحقيقه من خلال بناء الأرضية قانونية حمائية.

كما أوردت الوثيقة الختامية لمؤتمر بكين +5 المنعقد في سبتمبر 1995 على ضرورة تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة في البند 26 ودعت الدول في البند 35 لضمان وصول المرأة على قدم المساواة الى الموارد الاقتصادية. (سلامي، 2016، ص. 185)

كما أكد أحد الخبراء على ان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اساسيان لأعمال حقوق الانسان اعمالا كاملا، مضيفا ان هذه النظرية تقوم على استراتيجية اقتصادية ذكية. فالتجارة، إذا تستحدث عددا كبيرا من الوظائف الجديدة في القطاع المنظم بالأساس، تساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة. وهكذا فان المنهج القائم على حقوق الانسان وتقييم الجدوى امران مرتبطان. (مؤتمر الأمم المتحدة، 23-24/05/2016)

- ولكي تتم عملية التمكين الاقتصادي للمرأة لابد من إجراءات وطرق واليات تتبعها مؤسسات والدول من اجل الوصول الى اقصى حدود التمكين الاقتصادي للنساء وهذه الاليات هي:

- زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة: يقصد بذلك توزيع ميادين عمل النساء بمعنى جعل الأسواق مكانا لنجاح المرأة على مستوى السياسات وتمكين المرأة من المنافسة بقوة في الأسواق على الصعيد القدرة على تحديد الخيارات والقرارات.
- رفع نسبة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرارات ورسم السياسات الاقتصادية: اذن ان فعالية مشاركتها تتيح لها الفرصة للتأثير في القرارات المتخذة لصالحها ويعزز احتمال تحقيق هذه النتيجة عند حضور عدد كبير من النساء، فضلا عن ذلك فان امتلاك المرأة القدرة على اتخاذ القرار يؤثر في قدرتها على بناء راس مالها البشري والاستفادة من الفرص الاقتصادية.
- توفير ظروف عمل لائقة: كتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، خدمات الرعاية الاجتماعية.. الخ. (كشرود، مرزوقي، 2019، ص.499).

وبعد ان تم التطرق الى الإطار القانوني للتمكين الاقتصادي وآليات التمكين الاقتصادي للمرأة سوف يتم التطرق الان الى التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية وبداية سوف تكون مع الدولة الجزائرية:

أ. التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر: لقد استطاعت الجزائر ان تسجل تقدما على مستوى الدخل والصحة والتعليم، وسوق العمل بالنسبة للمرأة اذ لم تحقق ذلك من قبيل الصدفة فقد حاولت الدولة معرفة نقاط ضعفها التي تساهم في تراجعها، ووجدت لها السبيل الأمثل لتغطيتها الا وهي محاولة تقليص الفارق بين إنجازات الرجل والمرأة في مختلف المجالات، ومازالت الجهات المعنية بالنهوض بشؤون المرأة في الجزائر تشجع ادماج المرأة الجزائرية في الاقتصاد الوطني من اجل التخلص من اية نوع من أنواع التمييز بين الجنسين.

ولقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بشكل ملموس في الجزائر حسب ما صدر على صندوق النقد العربي، والذي أوضح ان نسبة مشاركة المرأة الجزائرية في سوق العمل بلغت 15,2 بالمائة في 2017، فيما قدرت نسبة البطالة لدى هذه الفئة بـ 17,4 بالمائة.

الجدول (1): نسبة النساء العاملات في الاقتصاد الوطني.

القطاع	2000	2017
الزراعة	%11.9	%9.4
الصناعة	%31	%55.8
الخدمات	%57.1	%34.8
نسبة البطالة	%59.2	%17.4

المصدر: جريدة المساء.

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة البطالة لدى النساء انخفضت بشكل ملحوظ مقارنة بسنوات الماضية ففي سنة 2000 كانت البطالة متفشية بنسبة كبير في الوسط النسائي حيث بلغت نسبة 59.2%، بينما في 2017 فقد بلغت النسبة 17.4% وهذا مؤشر على دخول المرأة الجزائرية عالم الشغل وبنسبة مرتفعة. ففي قطاع الصناعة ارتفعت نسبة النساء العاملات في هذا القطاع الى 55.8% في 2017 بعدما كانت النسبة 31%، وهذا عكس ما لوحظ في القطعين الزراعة والخدمات فقد انخفضت النسبة النساء العاملات في هذا القطاعين مقارنة بسنة 2000.

ومن خلال هذه الاحصائيات يتوضح لنا ان الدولة الجزائرية وكغيرها من دول العالم تسعي الى الارتقاء بالاقتصاد الوطني للبلاد وذلك من خلال اتباعها سياسة تمكين المرأة ودمجها في الاقتصاد الوطني، وتوفير المناصب العمل، وكل ما تستلزمه عملية التمكين من إجراءات وآليات.

ب. التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية: تؤمن السعودية بالمرأة، وتعدها عنصرا هاما من عناصر قوة المجتمع، وسعت الى تمكينها في شتى مجالات، وتوفير مناخ امن وخدمات تسهل لها القيام بواجباتها الوطنية مع ضمان تمتعها بحقوقها الكاملة في مختلف المجالات، في تمكينها من دفع عجلة التنمية، بما يحقق رؤية المملكة للتنمية المستدامة 2030.

فاقتصاديا جاء تمكين المرأة من خلال السعي الى توظيفها ودعم المشاريع الصغيرة، وتوليها مناصب كبيرة، اذ تحتل السعوديات كثيرا من المراكز متقدمة في قيادة كبريات المؤسسات المالية والصناعية والإعلامية، منهن على سبيل المثال لبنى عليان، التي تتصدر عضوية عدد من المؤسسات، منها (البنك الأول)، وسارة السحيمي التي تترأس مجلس إدارة شركة السوق المالية السعودية(تداول) البورصة الأكبر شرق اوسطيا، وهدى الغصن اول سعودية تحتل منصبا قياديا في عملاق صناعة النفط السعودية (أرامكو). (جعفري، 2018/02/14). وتزايدت فرص عمل المرأة في السوق السعودية مؤخرا، بدعم من إجراءات وقرارات، ظهرت نتائجها سريعا في ارقام القوى العاملة.

اظهر التقرير الحديث الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء ان سوق العمل السعودي استوعب نحو 65الف امرأة خلال الفترة بين الربع الثاني من 2017 والربيع الأول من 2018. ووفق المسح أجرته (العين الاخبارية)، بالرجوع الى بيانات القوى العاملة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، بلغ عدد النساء العاملات في المملكة السعودية 1082 مليون امرأة في الربع الأول من 2018. وكان اجمالي القوى العاملة من النساء قد بلغ في الربع الأول من 2017، 1017 مليون امرأة عاملة، بزيادة 65 ألف امرأة. ودفعت تلك الإجراءات الى هبوط نسب بطالة السعوديات، الى 30.9% خلال الربع الأول من 2018، مقارنة مع 33% في الربع الأول من 2017. (فرحات، 2018/09/23).

ج. التمكين الاقتصادي للمرأة في المغرب: يواصل المغرب بخطى ثابتة ترصد مختلف إنجازاته، وتنزيل تدابير المتخذة من اجل تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، والتي تأتي ضمن أولوياتها ترسيخ مبادئ الانصاف والمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء من تبوؤ المكانة اللائقة بهن كشريكات اساسيات في التنمية وفاعلات رئيسيات في تطور البلاد وازدهارها. (19) تقرير المملكة المغربية. و أفادت مذكرة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ان عدد المأجورين من العنصر النسوي المصرح بهن لدى الصندوق انتقل من 184623 سنة 1990 الى مليون و109 ألف و737 برسم سنة 2018(معدل التطور السنوي محدد في 6.6%)، فيما بلغت لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، 31% كمعدل، خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2018، وهي نسبة مرتفعة بشكل طفيف عن تلك المتعلقة بالساكنة المغربية النشيطة (26% خلال الفترة نفسها). هؤلاء النسوة يشتغلن أساسا في الصناعات التحويلية بنسبة 25%، تليها التجارة 15%، والزراعة والصيد والغابات 10% والتعليم 8%. (Telquel, 2019).

2.5 ـ المجال السياسي:

يمكن تعريف التمكين السياسي بانه عملية الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الخيرات والفرص والبدائل المتاحة لها، وتستلزم التنمية الفاعلة تنمية المرأة وتطوير قدراتها وامكانياتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من احداث تغيير في مجتمعها وتكمن مصادر هذه القوة في المعرفة والقوة والثقة بالنفس، وقدرتها والعمل ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردي. ويرتبط مفهوم تمكين السياسي للمرأة بحقها في المحافظة على جنسية بلدها الاصلية على اعتبار ان الجنسية رابطة قانونية وسياسية. ففي كثير من دول العربية تمنع تمرير الجنسية لأولادها وهذا ينعكس بالسلب على تمكين المرأة سياسيا.

وهناك الاليات المتاحة لتمكين المرأة وبالتالي منحها مصادر القوة لتكون عنصر مؤثر وفاعل قادر على التأثير في الاخرين وذو خيارات متعددة وحرية في الاختيار حسبما تقتضيه حماية مصالحها الفردية والجماعية فلا بد ان تشمل التالي:

- بناء الوعي لدى المرأة: وهي عملية أساسية تعمل في جوهرها على التغيير الجذري للمفاهيم الخاطئة عند المرأة على نفسها وحقوقها ولدى المجتمع عن الأدوار المختلفة التي بإمكان المرأة ان تمارسها كانسان وتتفوق فيها ضمن عملها وادائها جنبا الى جنب الرجل، فهذه الخطوة قد تكون بطيئة ولكنها عملية عميقة وتبني الأرضية الصلبة للخطوات المستقبلية الأخرى.
- التأهيل والتدريب وبناء القدرات: وهذه المرحلة تكميلية متى ما نشأ الوعي لدى المرأة والمجتمع، بحيث تقبل المرأة على البرامج التدريبية بوعي وحماس وشغف ودراية وتتسلح بالقدرات التي تمكنها من خوض ميادين العمل المختلفة.
- ناء القاعدة المعرفية: وفي سياق الحديث عن التمكين السياسي للمرأة فالمقصود هو وصول المرأة الى مراكز صنع القرار والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات. فالمؤسسات البرلمانية وان كانت هي من اهم الأجهزة المشاركة في صناعة القرار ورسم السياسات في الدولة فهي ليست الوحيدة المتفردة في صنع القرارات حيث ان هناك مؤسسات أخرى كالمؤسسات الاقتصادية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. (الأحمد، 2016، ص. 17ـ 18).

سوف نتطرق الى التمكين السياسي للمرأة في بعض الدول العربية فيما يلي:

أ. **التمكين السياسي للمرأة في الجزائر**: منذ حصول الجزائر على الاستقلال تبنت خمسة دساتير في 1963 و1976 و1989 ودستور 1996 والمعدل لدستور 1989 ودستور 2016 وقد سجل دستور 1989 دورا أساسيا بواسطة تفتحه نحو التعددية السياسية، والتفتح الاقتصادي، لكن القاسم المشترك بين هذه الدساتير يتمثل في التوافق مع المبادئ العالمية لحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية.

وجاء في دباجة الدستور 1962 في فقرتها الثامنة في الجزء الثاني "ان الثورة تتجسد من خلال سياسة اجتماعية لصالح الجماعات ورفع المستوى المعيشي للعمال...." ثم يواصل في نفس الفقرة " الإسراع من اجل تحرير المرأة حتى تستطيع المشاركة في تسيير الشؤون العامة" كما يقرر في المادة 12 "ان جميع المواطنين من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات". وجاء في دستور 1976 في المادة 39 "كل المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات" والفقرة 3 تلغي كل تمييز قائم على الجنس او العرق او الحرفة ...." كما نصت المادة 58 منه بان كل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية يعد ناخبا، وقابلا للانسحاب باستعمال مصطلح "المواطنة" والذي يفهم من خلاله ان يكون رجلا او امرأة دون تمييز.وحافظت القوانين التي تنظم المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية على تطورها، دون تسجيل أي تراجعات، اذ تنص المادة 03 من قانون العضوية رقم (02ـ 01) انه يعد ناخبا كل جزائري او جزائرية بلغ العمر 18

سنة يوم الاقتراع، وكان متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، ولم يوجد في احدى الحلات فقدان الاهلية المحددة في التشريع المعمول به. وتنص المادة 07 انه يجب على كل الجزائريين والجزائريات المتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية.

ويظهر الجدول التالي تعداد السكان للجزائر ونسبة الذكور والاناث مما ينبغي على كل السياسات التنمية للجزائر ان تراعي خصوصية هذه الفئة (المرأة) في جميع المجالات، وان تسعى الى تفعيل دورها واستثمارها من اجل خلق الثروة.

الجدول (2): عدد سكان الجزائر.

عدد السكان	**40400000**
عدد الاناث%	49,69
عدد الذكور%	50,31

المصدر: الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات 2016.

و أكد رئيس الجمهورية من خلال مبادرته بالتعديل الدستوري على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بشكل يتماشى ومكانتها في المجتمع الجزائري، وبالنظر الى الدور الكبير الذي لعبته خلال الثورة التحريرية. من خلال توسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المختلفة على جميع المستويات. واكد التعديل الدستوري على ان الدولة تعمل على مضاعفة حظوظها في المجالس المنتخبة بشكل يعكس مكانتها الحقيقية في المجتمع.

واستندت الحكومة في صياغتها لمشروع قانون العضوية المتعلق بتوسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة على التجارب المعمول بها في الدول الديمقراطية بما يفرضه منطق العدالة والديمقراطية، وطريقة الانتخاب المباشر المعتمدة في الجزائر. لذلك فقد تضمن القانون ما يلي:

- الاخذ بالنظام الاجباري للحصص ضمن قوائم الترشحات، وفي المقاعد المتحصل عليها من كل قائمة، باعتبار ان هذا النظام أكثر الأنظمة انسجاما مع اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.
- الاخذ نسبة 30% أي ما يعادل الثلث.
- ان يكون الاستخلاف في المجالس المنتخبة من نفس الجنس. (بلعربي، 2017، ص. 66ـ 67ـ 68ـ 69ـ 72).

ب. التمكين السياسي للمرأة السعودية: ان أبرز الخطوات التي أعلنت عنها الحكومة السعودية فيما يخص اشراك المرأة في الحياة السياسية القرار الذي أصدره الملك عبد الله عبد العزيز عام 2011 الذي يمنح بمقتضاه المرأة السعودية حق الترشح والانتخاب في الانتخابات البلدية، والسماح لها بدخول مجلس شورى كعضو بداية من الدورة القادمة. وبالفعل تم في عام 2013 لأول مرة في تاريخ السعودية دخول 30 امرأة مجلس الشورى أي بنسبة 20% وبالرغم من كونها خطوة إيجابية نحو التقدم الا انها اثارت استياء علماء الدين المحافظين في المملكة وخرجوا في مسيرات ومظاهرات احتجاجا على تعيين المرأة في المجلس لما لها من وجهة نظرهم من خالفة للشريعة الإسلامية. (أسماء السيد،2014). وشاركت المرأة السعودية في سنة 2015 في الانتخابات البلدية، وشاركت كناخبة ومترشحة،

وحصلت على أكثر من 20 مقعد من مختلف انحاء المملكة. كما شهد لها الملك عبد الله عبد العزيز آنذاك بمرسوم الإصلاحات بان ((النساء في السعودية اثنين في مواقف صحة الراي والمشورة)). كما عينت اول سعودية بمنصب مساعد رئيس البلدية لتقنية المعلومات، ورئاسة قسم الخدمات النسائية بمحافظة الخبر عام 2017، بالإضافة الى تعيين اول سعودية متحدثة باسم السفارة السعودية في واشنطن عام 2017، كما تولت امرأة سعودية منصب قنصل فخري لهولندا في 2017. (ثناء المحمد، 2018/12/13)

ج. التمكين السياسي للمرأة المغربية: أقر الدستور المغربي في الفصل الثامن المراجع سنة 1996، وبعبارات صريحة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق السياسية، بعد ان ورد هذا الحق في الدساتير المغربية لسنوات 1962 و1970 و1972 و1992 في الفصل الثامن منها. كما يقر الدستور المغربي منذ سنة 1962 مساواة جميع المغاربة امام القانون، ويضمن الفصل التاسع لجميع المواطنين الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية الاجتماع وتكوين جمعيات والانخراط في النقابات والأحزاب السياسية. وفي قانون الحريات العامة صدر بالمملكة المغربية القانون رقم283 ـ 173 بتاريخ 1973/04/10 المتعلق بالحق في تأسيس الجمعيات، لكن القانون يستخدم لفظ شخص للدلالة على المرأة والرجل، ولا يشير الى أي تمييز واضح، والمرأة المغربية تتمتع بالحرية في انشاء الجمعيات والانخراط فيها والنضال من اجل تحقيق طموحاتها وأهدافها. وتمكنت المرأة المغربية من دخول الحياة السياسية منذ نيل الاستقلال سنة 1956 عبر الانخراط في النقابات والأحزاب السياسية والجمعيات، غير ان مشاركتها السياسية ظلت محتشمة بسبب الصورة النمطية لها كمسؤول عن الطفل والبيت، والبيئة التي لم تكن تسمح بولوج المرأة الأحزاب التي عدت آنذاك نادي للرجال "منتديات سياسية ذكورية" في الأحزاب وحتى في بقية المؤسسات للمجتمع المدني كالجمعيات والنقابات.

لم يتجاوز نسبة مشاركة النساء في الانتخابات قبل حلول سنة 2002 نسبة 0,6 بالمئة بحيث تكررت هذه النسبة مرتين في سنة 1977 وسنة 1993(امرأتان في مجلس النواب وامرأتان في المجلس) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى كالجزائر وسوريا التي تجاوزت 06 بالمئة لكن بعد انتخابات سبتمبر 2002 وصلت 35امرأة الى مجلس النواب بنسبة 10,95% وانتقل المغرب الى المرتبة الثانية عربيا بعد تونس، واحتل المرتبة 62 عالميا ويعود الفضل في ذلك الى التعديلات التي طرأت على نصوص القانونية والتطبيق الخاصة بمجلس النواب وكان قد دعا لها المجلس الدستوري في يونيو 2002، وتتلخص في التالي:

- اعتماد الاقتراع باللائحة الوطنية بحيث يتم انتخاب 295 عضو على صعيد الدوائر الانتخابية المحلية و30 عضو على الصعيد الوطني.
- الانتقال من نظام الاقتراع الفردي الى نظام الاقتراع باللائحة.
- اتفقت الأحزاب فيما بينها على تخصيص لوائحها الوطنية للنساء لضمان وصول المرأة لمجلس النواب، وتقدم كل حزب بلوائح وطنية تضم 30 اسما للنساء فقط، وافضت العملية في النهاية الى تخصيص 10بالمئة من مقاعد البرلمان للمرأة. وهو منح المرأة المغربية 30 مقعد بالبرلمان.

وبهذا تكون المرأة المغربية قد نجحت في رهانها بضمان مكانة مستحقة داخل الأحزاب السياسية، التي عملت بمبدأ الكوتا على تخصيص نسبة تمثيل للمرأة تراوحت بين 10 و20بالمائة. حيث نجحت كذلك في تخطي النظام الانتخابي السابق الذي كان يجعل الصراع يشتد داخل الأحزاب السياسية للوصول الى رأس اللائحة وهو سبب تهميش المرأة ووضعها في ذيل القائمة الانتخابية. (بن الشيخ. 2011. ص279. ص282).

ومن خلال المعلومات التي تم عرضها نستطيع القول ان تمكين المرأة العربية في نماذج الثلاث المذكورة (الجزائر، السعودية، والمغرب) استطاعت هذه الأخيرة ان تخطو الى عالم التقدم، فقد حقق نسب لا بأس بها في تمكين المرأة في المجال الاقتصادي، والسياسي بعد ان كانت ضئيلة، او شبه منعدمة.

6ـ معوقات تمكين المرأة:

هناك العديد من المشكلات التي تحول دون تمكين المرأة العربية، فقد تكون سبب عدم فهم المجتمع للعمل الذي تقوم به، والتهميش الذي تعاني المنه النساء في العالم خاصة الدول العربية، وفيما يلي سوف نتطرق الى اهم العناصر التي تعيق تمكين المرأة في العالم العربي وهي كآتي:

- قلة فرص العمل المتاحة امام المرأة مقارنة بالرجل.
- عدم توفير البرامج التدريبية التأهيلية التي تعمل على تهيئة المرأة الى تقلد منصب معين او العمل في مجال جديد يتطلب اعدادا مسبقا.
- حرمان المرأة من حقوقها التي كفلها لها الإسلام.
- حرمان المرأة في العمل في مجالات معينة مثل السياسة والقضاء والتجنيد.
- عدم المساواة بين الرجل والمرأة من الناحية المادية في مجال العمل رغم ان المرأة في الوقت الحالي تتحمل أعباء مالية مثل الرجل.
- عدم توافر دور الحضانة الحكومية، مما يضطر المرأة الى ترك اطفالها مع الخادمات وما يترتب عن ذلك من مشكلات تربوية وسلوكية في تنشئة الأطفال.
- حرمان الكثير من النساء من المشاركة الجادة في المؤتمرات الخارجية واقتصار اكثرها على الرجال.
- لا تزال بعض الدول تمنع المرأة من اكمال دراستها العليا الا ضمن شروط وقيود قاسية.
- صعوبة الموافقة بين عملها الخارجي وعملها داخل الاسرة، ومسؤولياتها كزوجة ومسؤولة عن تربية الأبناء ورعاية الزوج وإدارة البيت.
- العادات والتقاليد التي تقف حائلا دون قيامها ببعض الاعمال الجديدة والمستحدثات.
- تربية المرأة العربية المبنية على الخجل قد تقلل من الابداع وإبراز المواهب.
- النظرة الدونية للمرأة في كثير من المجتمعات العربية، وان الرجل دائما اكفئ وأقدر على السداد في كل موقع. (الهويش، 2018، ص. 374ـ 375)

الخاتمة:

إنّ تمكين المرأة ومشاركتها في مجال الاقتصادي والسياسي ليس فقط حق انساني بل أصبح ضروري من اجل تحقيق التنمية في المجتمع، ذلك تسعى الدول العربية الى تمكين المرأة الى اقصى حد من اجل تحقيق التطور المنشور.

وقد قطعت الدول العربية شوطا هاما في تمكين المرأة في المجال السياسي والاقتصادي، فنجد الآن نساء خليجيات مسؤولات على مشاريع ومؤسسات كما هو الحال في مؤسسات الجزائرية (المشاريع المصغرة). وكذلك ارتفعت نسبة النساء العاملات سواء في المجال التعليم او في مجال السياسي او الصحي. مقارنة بسنوات التسعينيات.

ولكي تتخطي الدول العربية معوقات التي تحول دون تمكين المرأة يجب ان:

- تضمن لها حقوقها التي كفلها لها الإسلام.
- الاشهار والاعلان بدور المرأة واهميتها في تحقيق التنمية.
- تدريب العنصر النسوي من اجل تقلد المناصب القيادية المهمة.
- توعية النساء العربيات بأهمية التمكين.
- ضمان التطبيق الصارم للمواثيق الدولية في مجال تمكين المرأة.
- فتح فرص امام المرأة لإبراز قدراتها وإبداعاتها في مجال العمل.

قائمة المراجع:

- الأحمد وسيم حسام الدين. (2016). التمكين السياسي للمرأة العربية. الرياض. مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة.
- النعيمي قصي عبد الخالق، الزركوس. (2018). معوقات تمكين المرأة في قيادة الاعمال الإدارية، مجلة افاق العلوم. العدد13. المجلد 4.
- الهويش يوسف. (2018). دور المرأة نحو تطوير البحث العلمي في ضوء تمكنها من تكنولوجيا الاعلام. Route Educationnel and Social Science Journal. Volume 5(3). جامعة الشقراء.
- بلعربي هاجر. (2017). التنمية الإنسانية من منظور التمكين السياسي للمرأة العربية: دراسة حالتي تونس الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسية. ورقلة. جامعة قاصدي مرباح.
- بن الشيخ عصام. (2011). تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية. دفاتر سياسية وقانونية. العدد5.
- تقرير المملكة المغربية. (2017). تمكين المرأة اقتصاديا والاخذ في التغيير. وزارة التضامن والمرأة والاسرة والتنمية الاجتماعية. المغرب. دورة 61.
- جعفري عائشة. (2018/02/14). عامان يسرعان تمكين المرأة في السعودية. الحياة. 17:16.
- سلامي منيرة.(2016). المرأة واشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.عدد 5.

- السيد أسماء. (2014/10/02). مشاركة المرأة السعودية في الحياة السياسية. http://iknon.Politic_org
- فرحات محمد. (2018/09/23). انفوجراف..... تزايد فرص عمل المرأة السعودية في سوق العمل. الاقتصاد. العين الإخبارية.
- كامل ريهام. (2015/05/08). تمكين المرأة ضرورة ملحة لتنمية المجتمعات. موقع هي. 17:42.
- كشرود شهناز، مرزوقي عمر. (2019). التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق انساني ورهان تنموي. مجلة الاجتهادات للدراسات القانونية والاقتصاد. العدد1. المجلد 8.

المحمد ثناء. (2018/12/13). إنجازات المرأة السعودية في المجال السياسي. جدة. www.sayidaty.not

- ملحم، يحي. (2009). التمكين: مفهوم اداري معاصر. المنظمة العربية لتنمية الإدارية.
- Telquel. (2019/03/26). النساء العاملات في المغرب..... هذه اعدادهم واجورهن ومجالات عملهن.